

هل يرتبط إفراج واشنطن عن المساعدات العسكرية بانفراج حكومي في لبنان

بيروت - يطرح قرار الإدارة الأميركية برفع الحظر عن مساعدات عسكرية للبنان بقيمة 105 ملايين دولار، تم تعليقها منذ حوالي شهر، فرضيات عدة حول الدوافع الكامنة خلف الخطوة في هذا التوقيت، وعما إذا كانت مقدمة لانفراج حكومي في لبنان، خاصة وأن تصريحات الرئيس ميشال عون الثلاثاء طغى عليها التفاؤل، حينما قال إن الأيام المقبلة ستحمل "تطورات إيجابية"، بعد أنباء تحدثت عن لقاء جرى بينه والمرشح الأوفر لرئاسة الحكومة المقبلة سمير الخطيب.

وأعلن رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري في وقت لاحق أنه يدعم ترشيح رجل الأعمال الخطيب، مؤكداً أنه لن يشارك في الحكومة الجديدة. وبدت أوساط دبلوماسية لبنانية حذرة في التعاطي مع فرضية ربط عودة المساعدات الأميركية بانفراج حكومي، معتبرة أن الأمر يندرج في سياق ضغوط متزايدة من الكونغرس الأميركي، خاصة مع تعاطي المؤسسة العسكرية اللبنانية المهني مع المحتجين.

وتقول مصادر في واشنطن إن وزارتي الدفاع (البنطاغون) والخارجية قد تدخلتا أيضاً لدى البيت الأبيض للإفراج عن المساعدة الأميركية. وتضيف أن المؤسستين اعتبرت أن القرار بحجب المساعدة يعطي رسائل غير مفهومة للداخل اللبناني وتأتي في توقيت سياسي غير مناسب.

وكانت المواقف الأميركية السابقة تشدد دائماً على الدور المحوري للجيش اللبناني في مكافحة الإرهاب وفي الحفاظ على لحمة البلد وسلمه الأهلي، كما تؤكد على أهمية تعزيز قدراته في مواجهة سلاح الميليشيا في الغنز من قنات حزب الله اللبناني.

ولطالما اعتبر أن الدعم الأميركي للجيش اللبناني هو جزء من استراتيجية تهدف إلى تقويض النفوذ الإيراني في لبنان، كما منع روسيا من التسلل إليه عبر صفقات الأسلحة. وللمفارقة فإن دعم الجيش اللبناني بجابه بمقاومة تختلف تعبيراتها من قبل

الرئيس دونالد ترامب الأحد، تحدثنا خلالها عن إيران ولكن تحدثنا أيضاً بشكل موسع عن الفرص التاريخية التي ستأتيها خلال الأشهر المقبلة، بما فيها اعتبار غور الأردن الحدود الشرقية المعترف بها لدولة إسرائيل، واتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة".

و"غور الأردن"، هي أراض فلسطينية محتلة، تقع شرقي الضفة الغربية، وتمتد على مساحة 1.6 مليون دونم (الدونم ألف متر مربع)، وتشكل ما يقارب 30 بالمئة من مساحة الضفة.

وتسيطر إسرائيل عملياً على نحو 85 بالمئة من مساحة غور الأردن، وفي حال مضت قدماً في ضمه سيعني ذلك نهاية خيار حل الدولتين لحساب صياغات جديدة ستكون حكماً مرتبطة بالأردن وهذا ما يقلق عمّان.

وقالت القناة الإسرائيلية (13) إن الجيش الأردني أجرى مناورة لحاكة غزو من الغرب، "على خلفية الأزمة مع إسرائيل".

وأوضحت القناة "لم يتم ذكر اسم إسرائيل صراحة، لكن يبدو أن ذلك إشارة سياسية من الحكومة الأردنية حول عمق التوتر القائم". ووصفت القناة الإسرائيلية التمرين بأنه "ممارسة غير عادية".

وفي خطوة لا تقل أهمية أقدمت عمّان على حالة "إسرائيلي" دخل أراضيها بطريقة غير شرعية قبل أسابيع على محكمة أمن الدولة بتهم خرق الحدود وحباسة محدرات، على خلاف السابق حيث عادة ما تسلّم السلطات الأردنية أي متسلل إسرائيلي إلى بلاده.

وقبلها رفضت عمّان بشدة تمديد ملحقي الباقورة والغمر، رغم المحاولات الإسرائيلية، فكان أن تم استعادة المنطقتين الشهر الماضي.

ويقول محللون إنه رغم التوتر المتصاعد بين الأردن وإسرائيل إلا أن الطرفين لا يريدان خرق الخطوط الحمراء، ونسب معاهدة السلام الموقعة بينهما في العام 1994.

وذكر المحلل العسكري في صحيفة "هارتس" "في إطار الجهود المبذولة لتخفيف التوتر بين الأردن وإسرائيل، نوقشت إمكانية قيام الرئيس رؤوبين ريفلين بزيارة إلى عمّان قريباً".

وتلقت المصادر إلى أن خصوم حزب الله الداعمين للحراك المنذع منذ 17 أكتوبر لم يفهموا موقف واشنطن من هذا الحراك واختلط عليهم الأمور بحجب المساعدة، وهو أمر لا يمكن إلا بفهمه إلا إضعافاً للجيش مقابل حزب الله.

وتشير إلى أن خطوة تعليق المساعدات أربكت قيادة المؤسسة الدفاعية في هذه الدول.

وعدا وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في وقت سابق تركيا إلى الكف عن إعاقة خطة الدفاع عن دول البلطيق وبولندا. وقال إسبر، في تصريحات أدلى بها على متن طائرة متجهة إلى لندن لحضور قمة الحلف، إن "الجميع لا يرون التهديدات التي تراها تركيا"، مؤكداً أنه لن يدعم تصنيف وحدات حماية الشعب إرهابية لحل الأزمة مع أنقرة.

وأضاف "الرسالة الموجهة إلى تركيا هي أننا بحاجة للمضي قدماً في خطط الاستجابة (بشأن دول البلطيق) وأنها لا يمكن أن تعلق بفعل وخاوفهم الخاصة". وتابع الوزير الأميركي "وحدة الحلف وجاهزيته تعني أن يركز الأترك على القضايا الأكبر والقضية الأكبر هي جاهزية الحلف، وليس الجميع مستعدين للموافقة على اجندتهم".

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو صرح الأسبوع الماضي أنه من الضروري أن يتحرك الناتو لتخفيف المخاوف الأمنية لجميع أعضائه. وأضاف "في هذا الصدد، ما هو مطلوب لمنطقة البلطيق يجب أن يطلب لنا أيضاً، محذراً من أنه إذا اعتزرت بعض دول الحلف على إزالة هذه المخاوف فإن ذلك سيحرم الناتو من وحدته.

وجدد وزير الخارجية التركي تنديد أنقرة بدعم الولايات المتحدة لـ"وحدات حماية الشعب" الكردية في سوريا، مشدداً على أن واشنطن "تتخذ خطوات خاطئة رغم التحذيرات".

وحاول مصدر أممي تركي التخفيف من وطأة ابتزاز بلاده للشركاء في الناتو بالقول "حلف الأطلسي مؤسسة تتمتع فيها تركيا بكامل حقوق النقض، سياسياً وسكرياً، وهناك إجراءات قائمة. لا يوجد شيء اسمه ابتزاز تركي، ومثل هذا الادعاء غير مقبول".

ومن المتوقع أن تعقد تركيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا اجتماعاً منفصلاً على هامش قمة الحلف. وقال أردوغان إنهم سيبحثون بالأساس الخطط التركية لإقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا، وهي خطط قوبلت إلى الآن بالانتقاد من حلفاء أنقرة الأوروبيين.

ويقول محللون إن النبرة الخشنة لانقرة، تشكل إجحاً كبيراً للولايات المتحدة والقوى الأوروبية، ويدرك الطرفان أن الخضوع لابتزاز التركي سيكون مكلفاً ليس فقط لجهة أن ذلك سيضعف عدم القدرة مستقبلاً على رد أنقرة، بل وأيضاً هي رسالة سلبية للعالم عن تآكل هيبة الدول الكبرى.

أردوغان يبتز الناتو: دعم خططنا في سوريا مقابل حماية البلطيق

واشنطن ترفض تصنيف الوحدات الكردية منظمة إرهابية



أردوغان يريد وضع يده على شمال سوريا

عسكرية متطورة منفصلة بشأن كيفية دفاع الحلف عن تركيا في حالة تعرضها لهجوم.

ويسعى مبعوثو الحلف للحصول على موافقة رسمية من كل الدول الأعضاء على الخطة العسكرية للدفاع عن بولندا ودول البلطيق، غير أنه في حال رفضت تركيا، فسيكون صعباً على الحلف تعزيز دفاعاته في هذه الدول.

وتنظيم داعش وهو وحدات حماية الشعب الكردي، منظمة إرهابية.

وصرح الرئيس التركي الثلاثاء قبيل قمة الناتو إن بلاده ستعارض أي خطة دفاعية عن بولندا وأستونيا وليتوانيا ولاتفيا، إذا لم يقر الحلف بأن أنقرة تقاوت جماعات إرهابية في سوريا.

وقال أردوغان في تصريحات في أنقرة قبيل مغادرته إلى القمة، إنه تحدث مع الرئيس البولندي أندريه دودا عبر الهاتف الاثنين واتفق على الاجتماع معه ومع زعماء دول البلطيق في لندن لبحث الأمر. وأضاف "بكل سرور، يمكننا أن نجتمع ونبحث هذه القضايا هناك".

واستدرك قائلاً "لكن إذا لم يقر اصدقاءنا في حلف شمال الأطلسي بأن ما نعتبرها منظمات إرهابية في سوريا هي فعلاً منظمات إرهابية... فإننا سنقف في وجه أي خطوة تتخذ هناك".

وخطة الدفاع عن بولندا ودول البلطيق ليست بالجديدة بل تعود إلى سنوات مضت حيث كشفت، وناقش مسربة أن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون وقعت في يناير 2010 برقية تقول إن الحلفاء في الأطلسي وافقوا على أن تشمل خطط طوارئ موضوعة للدفاع عن بولندا، دول البلطيق، أي أستونيا ولاتفيا ولتوانيا، ضد أي هجوم روسي محتلم.

وعقب تلك التسريبات تراجع الحديث عن الخطّة، لتعود في العام 2014 إلى دائرة الضوء، بناء على طلب من الدول المعنية، بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وما أنارته تلك الخطوة من مخاوف حبال الأطلسية أن تقدم موسكو على خطوات مماثلة ضد الدول السوفييتية سابقاً.

وتدفع كل من بولندا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا بتشجيع من الولايات المتحدة اليوم نحو إقرار تلك الخطة بسرعة وهذا الأمر يحاول أردوغان استغلاله لمقايضة موافقته بشأنها والمساهمة فيها بتأييد مشاريعه في سوريا.

ونقلت وكالة "رويترز" مؤخرًا في تقرير لها عن أربعة مصادر دبلوماسية في الناتو، أن أنقرة تطالب بتصنيف "الوحدات الكردية" ضمن قائمة الإرهاب في البيانات الرسمية للحلف، إلى جانب دعم خطتها لإقامة المنطقة الآمنة.

وقال أحد المصادر إن تركيا "تأخذ شعوب شرق أوروبا رهائن بعدم موافقتها على الخطة العسكرية بشأنها إلى حين حصولها على تنازلات"، في حين قال مصدران آخران إن الأمل لا يزال يبدو مبعوثي الحلف في الوصول إلى حل وسط، لأن أنقرة تريد أيضاً اعتماد خطة

نبرة الرئيس التركي والمحيطين به لم تخل من ابتزاز للشركاء في حلف شمال الأطلسي، حينما ربطوا موافقة تركيا على خطة للدفاع عن بولندا ودول البلطيق، بتأييد الناتو لمشارييعها في شمال سوريا، محل الخلاف في صفوف الحلف.

لندن - براهن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على القمة الحالية لحلف شمال الأطلسي المنعقدة في العاصمة البريطانية لندن، لجر أقدام الشركاء الغربيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة إلى خطته في شمال سوريا. ولم يتوان أردوغان، للحصول على امتعاه، عن استخدام أكثر الأساليب الدبلوماسية إشارة للجدل وهي الابتزاز، الأمر الذي استفز واشنطن.

ويسوق أردوغان لإقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا ويريد الرئيس التركي أيضاً إدراج وحدات حماية الشعب الكردي تنظيمًا إرهابيًا، ويعتبر أن القمة التي يحضرها زعماء الحلف الأطلسي الفرصة المثالية لتحقيق أهدافه، بيد أن كثيرين يتسككون في إمكانية نجاحه، في ظل قناعة لدى العديد من الشركاء في الناتو بأن الغايات التركية تتعدى التبريرات التي تروجها أنقرة بشأن "مواجهة التهديد الكردي المزعوم" إلى محاولة توسيع دائرة نفوذها في هذا الجزء من البلد، الذي لطالما اعتبرته تابعاً لها وتم انتزاعه منها عبر اتفاقية "مجحفة" عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى.

وأكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرج الثلاثاء أن هناك خلافات في وجهات النظر بين الحلفاء حول كيفية تعريف تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، مشككا في إمكانية حلها، حينما قال "لا أستطيع التحدث بذلك ولكننا نعمل على الأمر".

وتكتسي قمة لندن أهمية خاصة للشركاء في الناتو حيث تتزامن مع إحياء الذكرى السبعين لنشأة الحلف في ظل انقسامات غير مسبوقة في صفوفه، وتعتبر تركيا مساهماً رئيسياً في تلك الانقسامات بتحدي شركائها وشراء منظومة الدفاع الروسية المتطورة "أس 400" في مخالفة للمبادئ التي قام عليها التحالف، وعقد اتفاقية بحرية مثيرة للجدل مع ليبيا تهدد مصالح دول أعضاء على غرار اليونان.

وهناك حاجة ملحّة لظهور التحالف الذي تأسس في العام 1949 ويضم 29 دولة، في عهده السبعين بتبويب المتناسك خاصة بعد التصريحات التي وصفت بالمحبطة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي قال إن الناتو في "حالة سوت دماغية" إلا أن حديث أردوغان قبيل ساعات قليلة من انعقاد القمة، تجعل هذه المهمة صعبة.

ويقول دبلوماسيون غربيون إن حالة التساهل التي تبديها واشنطن وباقي الشركاء الأوروبيون حيال تصرفات أردوغان وسياساته تجعله يتماهى إلى حد ممارسة الابتزاز العنفي من خلال ربط دعمه لخطة تهدف إلى الدفاع عن بولندا ودول البلطيق الثلاث، بتأييد مشاريعه التوسعية في شمال شرق سوريا وفرنض تصنيف حليف سوري في القتال ضد

ينس ستولتنبرج

هناك خلافات بين الحلفاء حول تعريف تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، مشككا في إمكانية حلها، حينما قال "لا أستطيع التحدث بذلك ولكننا نعمل على الأمر".

والتحدي الذي يواجهه الحلف في مواجهة التهديد الكردي المزعوم

هناك خلافات بين الحلفاء حول كيفية تعريف تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، مشككا في إمكانية حلها، حينما قال "لا أستطيع التحدث بذلك ولكننا نعمل على الأمر".

هل أسعفت قمة لندن حلف الناتو من "الموت الدماغي"؟